الاسرائيلي؛ فتح الاسواق العربية للسلع والخدمات الاسرائيلية وتطوير السياحة. ويضيف انه، بغض النظر عن الجواب السياسي النهائي، فان الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تظلان تعتمدان، اقتصادياً، على الحدود المفتوحة مع اسرائيل والاردن: مع اسرائيل كمصدر لطاقة العمل واقتراب من الاسواق؛ ومع الاردن لتصدير السلع والمنتجات الى العالم العربي. وان غلق حدود فلسطين مع جيرانها سوف يؤثر، بشكل خطير، على اقتصادها الخاص، وتنتج عنه بطالة حادة ونتائج سياسية تعيق حكومتها، مهما كانت ميولها الايديولوجية. وفي المقابل، فان اسرائيل سوف تواجه مشكلات اقتصادية حادة، اذا منع كثير من الفلسطينيين من العمل فيها، وسوف يتأثر الاردن من غلق الحدود أيضاً.

○ ولذا، فان نقطة الانطلاق هي فيما اذا كان الكيان الجديد قابلاً للنمو الاقتصادي هو بؤرة الاهتمام. اما الذين يجادلون عكس ذلك، ولا سيما اولئك الذين يجادلون من أجل تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، في تعريفهم المبتذل لنظرية قابلية «النمو الاقتصادي»، فانهم يسوغون لموقفهم، دون الاخذ بعين الاعتبار ان القرارات السياسية، لا الاقتصادية، هي التي يترتب عليها بعض «الحلول»، على الرغم من ان أي ترتيب سياسي سوف يحوي، بالضرورة، عناصر اقتصادية(١٥).

○ ولعل أهم القضايا الحادة التي قد تنشأ، هي مشكلة تقسيم المياه بين الدول الثلاث. فالاحتياطي الاسرائيلي من المياه، داخل الخط الاخضر (The Green Line) والذي يعتمد، أيضاً، على مياه من طبقة صخرية مائية تحت الارض في الضفة، يستمر في التناقص. وهكذا، مع ارتفاع مستوى المعيشة الفلسطيني (نتيجة الارتفاع في الاستهلاك المحلي)، وتطور الزراعة المروية، وتأسيس الصناعة ، فان مشكلات اسرائيل المائية سوف تتضاعف، ويكون للدولة الفلسطينية احتياطي محدود، تسحب منه المياه. وما لم تحل مشكلة تخصيص حصص المياه بالتعاون الاقليمي، فان ذلك سوف يؤدي الى تفاقم الازمة. وقد يشمل التعاون الاقليمي: تحلية المياه بالوسائل النووية؛ احياء البحر الاحمر الغني بالمعادن بتحويله الي بحيرة طاقة شمس هائلة؛ احياء وانعاش الزراعة في القسم العربي من وادي الاردن؛ التطوير المشترك لميناءي العقبة وايلات في الجنوب؛ اصلاح المياه والمجاري وتحسين شبكات مصارف المياه. وتقترح الدراسة، فوق ذلك كله، انشاء قناة بطول ٢٥ ميلاً، تخترق الاراضي التي تفصل نهر الاردن عن البحر المتوسط، توفر طاقة كهرومائية رخيصة، من جهة، وتعوّض ما يخسره البحر الميت من مياه نهر الاردن، من جهة أخرى. ويمكن ان تبدأ هذه القناة في قطاع غزة، عبر اسرائيل، نزولاً الى الوادي. ويستدعي هذا الامر، بالطبع، تعاوناً طويل الامد عبر الحدود.

○ في تقدير كاتب الدراسة، ان الميزة الاساسية للمدخل التخطيطي للانماء التكاملي في الزراعة، كما في الصناعة، هي محاولة تجنّب التنافس غير الضروري؛ اذ تحتاج فلسطين الى تصدير معظم محصولها الزراعي للحصول على العملة الصعبة. كذلك الامر، فان الموارد الطبيعية لفلسطين ضئيلة؛ اذ يجب استيراد المواد الخام للصناعة. وهكذا، تستطيع فلسطين وضع الاسس لسوق اقتصادية مشتركة؛ وبذلك تسهل حقيقة الاتحاد الفدرالي، أو كما كان يفضل وزير خارجية اسرائيل الاسبق، أبا ايبن، ان يدعوه بـ « جماعة المصلحة الواحدة» بين دول ثلاث؛ والتطور المنعزل قد اثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، ان كلفته الاقتصادية باهظة.

واذا كان من مثلب اساس على دراسة بلاسكوف، فهو انها حاولت معالجة «تكامل الاقتصادات الثلاثة»، وهي مشكلة ديناميكية بطبعها، في اطار استاتيكي ـ أي مع بقاء الامور الاخرى على حالها. ويتعين على المرء أن يشير، هنا، استطراداً، الى ان الدراسة افترضت، ضمناً، استمرار